السياسات الاقتصادية وسوق العمل

تؤثر السياسات الاقتصادية بشكل مباشر وحاسم على سوق العمل الكلي، حيث تستخدم الحكومات والبنوك المركزية هذه السياسات لتوجيه مستويات التوظيف، والتحكم في معدلات البطالة، وتحديد وتيرة النمو الأجور.

تنقسم هذه السياسات إلى أدوات مالية ونقدية وهيكلية، ولكل منها تأثيرات مختلفة:

أولا: السياسة المالية(Fiscal Policy)

تتولاها الحكومات عبر الإنفاق العام والضرائب:

- **الإنفاق التوسعي :**يؤدي ضخ الأموال في مشاريع البنية التحتية (الطرق، الطاقة، المستشفيات) إلى **خلق فرص عمل مباشرة**، وتحفيز الطلب الكلي مما يدفع الشركات الخاصة للتوسع والتوظيف [سوق العمل على المستوى الكلي.[
- **السياسة الضريبية :**تخفيض الضرائب على الشركات يحفز الاستثمار والتوظيف، بينما تخفيضها على الأفراد يرفع القوة الشرائية ويزيد الطلب على السلع، مما ينعكس إيجاباً على سوق العمل [سوق العمل على المستوى الكلي[

ثانيا: السياسة النقدية(Monetary Policy)

يتولاها البنك المركزي عبر إدارة أسعار الفائدة والمعروض النقدي:

- **الفائدة المنخفضة (التيسير النقدي :(**تسهل حصول الشركات على قروض رخيصة للتوسع، مما **يزيد من معدلات التوظيف** ويخفض البطالة.
- **الفائدة المرتفعة (التشديد النقدي :(**تُستخدم لكبح التضخم، لكنها تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، مما قد يدفع الشركات إلى تجميد التوظيف أو تقليص العمالة (منحنى فيليبس) [سوق العمل على المستوى الكلي.

ثالثا: سياسات سوق العمل النشطة(Active Labor Market Policies)

وهي سياسات هيكلية تستهدف كفاءة السوق مباشرة:

- **برامج إعادة التأهيل والتدريب :**تهدف إلى معالجة **البطالة الهيكلية** الناتجة عن عدم توافق مهارات الباحثين عن عمل مع متطلبات السوق الحديثة (مثل مهارات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا)
- **التشريعات وقوانين العمل :**تشمل تحديد **الحد الأدنى للأجور**، وتنظيم عقود العمل، وحماية حقوق العمال، والتي توازن بين جاذبية الوظائف وتنافسية الشركات (سوق العمل على المستوى الكلي).